أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على ترقية البنية التحتية لقطاع المياه بالجزائر. حالة سيور- أغبار بوهران.

The effect of public-private partnership on upgrading the water sector infrastructure in Algeria (SEOR – AGBAR case study)

د. لكحل الأمين، جامعة ابن خلدون _ تيارت، (الجزائر)•.

د. أيت عيسى عيسى، جامعة ابن خلدون _ تيارت، (الجزائر)♦

د. لرادي سفيان، جامعة البليدة 2 – لونيسي علي، (الجزائر)♣

تاريخ الإيداع: 2020/05/26 تاريخ القبول:2020/07/02 تاريخ النشر: 2020/07/05

الملخص:

تركز الدراسة على عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتمويل مشاريع البنية التحتية العامة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تبيان الأثر الذي تمارسه عقود الشراكة على البنية التحتية لقطاع المياه بالجزائر بالاعتماد على نموذج أغبار- سيور بمنطقة الغرب عموما وولاية وهران بالخصوص.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاع العام والخاص- البنية التحتية- خدمات المياه.

Abstract :

This study focused on Public-private partnership as a funding model for a public infrastructure project, it's relied on descriptive analytical approach to clarify the inpect of P3 on Infrastructure in water services in Algeria, it's based on the case of AGBAR-SEOR in west ALGERIA in general and the state of ORAN in Particular.

key words: Public-private partnership- infrastructure- water services.

المقدمـــــــة:

شهد العالم العديد من التغيرات الاقتصادية في ثمانينات القرن نتيجة لتبعات أزمة الركود التضخمي، حيث تزايدت المطالب السياسية وبالأخص التيار اليميني في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تخلى الدولة باعتبارها أحد الفاعلين الاقتصاديين عن دورها المتمثل في إنشاء البنية التحتية وتوفير

• الدكتور: لكحل الأمين، أستاذ مساعد قسم "ب" بالملحقة الجامعية قصر الشلالة ، جامعة ابن خلدون تيارت، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: elamineblack@gmail.com

♦ الدكتور : آيت عيسى عيسى، أستاذ محاضر قسم "أ" بالملحقة الجامعية قصر الشلالة، جامعة ابن خلدون- تيارت، (الجزائر)، البريد الاكتروني: aitaissaaissa@gmail.com

♣ الدكتور : لرادي سفيان، أستاذ محاضر قسم "أ" بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 – لونيسي علي، (الجزائر)، البريد الاكتروني: sofianelaradi@yahoo.com

الخدمات العامة لصالح الخواص حيث تم اقتراح نموذج الشراكة بين القطاعين كأحد الحلول لتجنب الخوصصة التامة والكاملة للقطاعات العامة خصوصا تلك التي تتميز بحساسية مفرطة كالدفاع والنقل والإنشاءات القاعدية الخاصة بشبكة الكهرباء والمياه حيث تم تبنى نموذج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة المتحدة تحت ما يعرف ب مبادرة التمويل الخاص (PFI)، لتسير على نهجها العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وبالرجوع للحالة الجزائرية فإن القطاع الحكومي يتحمل عبء العديد من الخدمات العمومية ومن بينها خدمات المياه، حيث عرفت تلك الأخيرة تراجعا كبيرا في نوعيتها بسبب الضغط الكبير على الشبكات القديمة والمهتلكة مع التوسع الكبير في المدن وازدياد قاطنيها على المستوى الوطني، وأمام ضغط طالبي الخدمة العمومية محل الدراسة والقاضي بضرورة ترقية خدمات المياه بنوعيها (تشكل خدمات المياه من خدمتين أساسيتين وهما خدمة توزيع مياه الشرب وخدمة تسيير مياه الصرف الصحي) كان لابد من اللجوء إلى القطاع الخاص للاستفادة من خبراته وإمكانياته التي يمكن أن تساهم في إحداث نقلة نوعية في البنية التحتية لقطاع المياه من خلال تحديث وتمديد شبكات توصيل المياه من جهة وإدخال التكنولوجيات الحديثة في تسيير المضخات ومحطات التحلية من جهة أخرى بالإضافة إلى مراقبة نوعية وجودة المياه الموزعة.

وعليه ومن خلال ما سبق سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

⇦ **ما مدى مساهمة عقود شراكة بين القطاع العام والخاص في تطوير البنية التحتية لقطاع المياه بالجزائر؟**

للإجابة على التساؤل المطروح اعتمدنا خطة البحث التالية:

1- مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2- المبادئ الأساسية لتمويل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص.

3- دور الشراكة بين أغبار وسيور في تحسين البنية التحتية لقطاع المياه بولاية وهران.

1- مفهوم الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص.

إن الرغبة في الحصول على خدمات أفضل و بكفاءة أعلى، إضافة إلى الحاجة إلى مصادر إضافية للتمويل المشاريع العمومية دفعت بالحكومات بشكل متزايد إلى تبنى الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص لتقديم هذه الخدمات، لذا سنهتم في هذا الجزء من البحث بإلقاء الضوء على تعريفها، مبررات اللجوء إليها ثم الأنماط التي يمكن أن تأخذها.

1-1- تعريف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

الباحث في ميدان الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في قطاع البنية التحتية للخدمات العمومية يلاحظ أن الدراسات التي تمت من قبل الهيآت الدولية تتفق حول مفهوم موحد للشراكة حيث:

يعرفها صندوق النقد الدولي FMI الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على أنها: " الترتيبات التي يقوم بموجبها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة" (Hui Jin & Isabel Rial, 2016, p:05).

أما برنامج الأمم المتحدة لتنمية UNDP فيعرف الشراكة قطاع عام خاص على أنها Nicolas Ponty) (04: p, 2012: " تصف العلاقة الممكنة بين القطاع العام والقطاع الخاص لغرض تلبية الخدمات العامة"

أم البنك العالمي فيعرف الشراكة على أنه (Nicolas Ponty ,2012,p :11) :" عقد طويل الأجل بين مؤسسة خاصة ووكالة حكومية لغرض تقديم مهام وخدمات عمومية يتحمل القطاع الخاص كل أو أغلب المسؤوليات المالية والمخاطر عن المشروع".

كما يمكن تعريف الشراكة على أنها:" إحدى الوسائل الأساسية التي يمكن أن تساهم في تمويل المرافق العمومية والمشاريع الكبرى في مجال البنية الأساسية .كما أنها تمثل إحدى وسائل التثمين الاقتصادي للملك العمومي".

يندرج ضمن القطاع العام كل المرافق المسيرة من قبل الحكومة بغض النظر عن حجمها أو الهدف من وجودها (تحقيق المنفعة العامة/ تحقيق الربح) أما القطاع الخاص فيتشكل من المؤسسات الخاصة والمنظمات الغير حكومية فالملاحظ أن برنامج الأمم المتحدة لتنمية يصر على إدراج القطاع الغير حكومي بجميع أطيافه كمشارك أساسي في عقد الشراكة.

كما يجب التنويه لضرورة توفر جملة من الشروط أو الأرضيات اللازمة لقيام شراكة ناجحة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالشكل الصحيح فلابد من توظيف إمكانيات القطاع العام البشرية والمالية، الإدارية التنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس مبادئ الحكم الراشد من مشاركة، التزام بالأهداف، حرية الاختيار، المسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم، حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة مع تحقيق وضع تنافسي أفضل.

1-2- أشكال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الدارس لموضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لابد له من التركيز عل أهم عنصرين في تحديد تلك العقود وهما على بتوالي (بودلال علي/ لكحل الأمين،2014،ص:04) :

أ. **دراجة المساهمة المالية للقطاع الخاص:** تحدد درجة المساهمة المالية للقطاع الخاص في رأس مال مشروع الشراكة بشكل كبير نوع أو صنف العقد، بمعنى أن الحكومة تكون مضطرة في بعض الحالات للتخلي عن بعض أو كل من رأسمال المشروع للقطاع الخاص الذي يتولى بناء المشروع وبالتالي نحن بصدد الحديث عن عقد الامتياز كما يمكن للحكومة أن تقيد أو تحد من درجة مساهمة المالية للخواص وتحتفظ بأصول المشروع من المراحل الأولى (Edward F.Buffle ,2016,p :11) فنحن بالتالي نتحدث عن عقد تسيير، عقد خدمة أو عقد ايجار.

ب. **درجة المخاطرة:** بالإضافة إلى درجة المساهمة المالية للقطاع الخاص في المشروع فإن درجة تورط هذا الأخير في المخاطرة الناتجة عن تأخر أجل تسليم المشروع و/ أو فشل في الالتزامات المالية للمشروع تعتبر من بين أهم العوامل في تحديد نوع العقد وفق نفس السياق السابق.

بناءا على ما سبق نستنتج أن الشراكة قطاع عام_خاص تأخذ نمطيين(Steven Hobbs, 2016, p :14) أساسيين وهما:

ا. **الشراكات التعاقدية:** وتأخذ عديد الأشكال مثل: التأجير، الإدارة، الخدمة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الإستراتيجي والامتياز وبدوره له العديد من الأنظمة على غرار نظام البناء ــ التشغيل ــ نقل الملكية (BOT) والذي يتفرع بدوره للعديد من الأشكال.....BOO–DBOT–BOOT .

الشكل رقم 01: نماذج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إطار الشراكات التعاقدية.

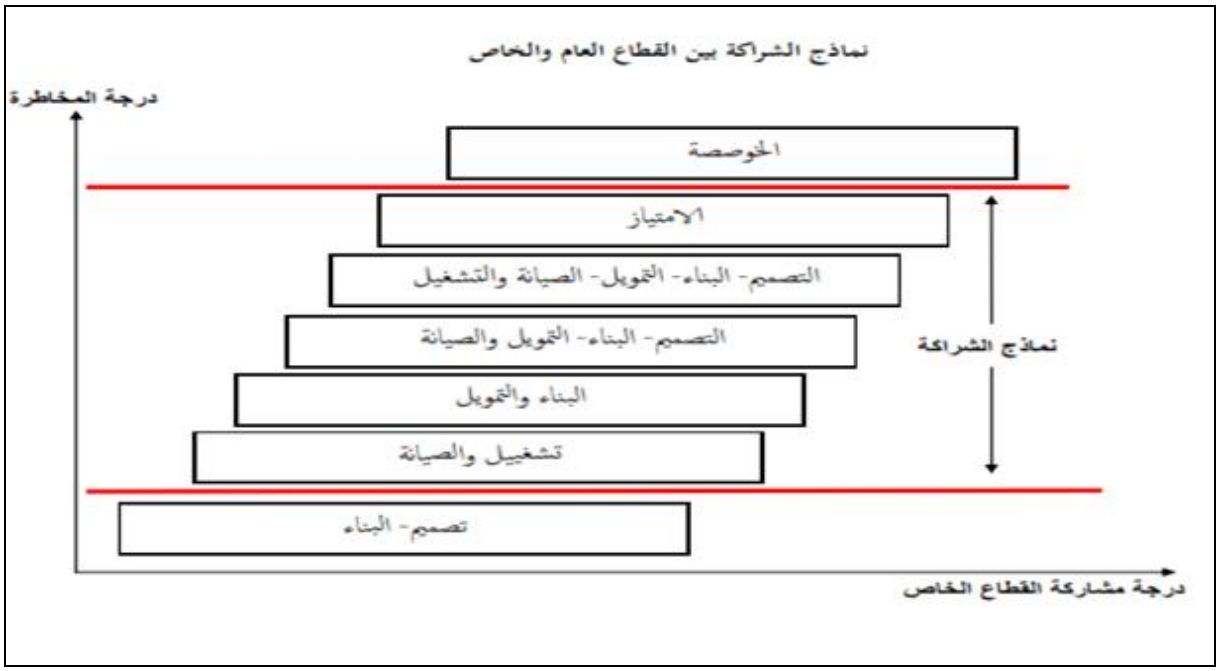

المصدر: لكحل الأمين– الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر– مذكرة ماجستير– جامعة تلمسان–2014– ص 56.

II. **الشراكات التعاونية:** تتمثل النمط الذي تصنف فيه عقود الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في مناخ اقتصادي رأس مالي يغلب عليه القطاع الخاص حيث يتم تمثيل هذا الأخير في علاقات أفقية، بحيث يتم ضمان مشاركة جميع الأطراف في اتخاذ القرار عن طريق الإجماع يشترك جميع الشركاء بتولي المهام والواجبات الموكلة لديهم ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب بنود العقد.

2- المبادئ الأساسية لتمويل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص.

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصة تمنح آليات أخرى لتمويل ولتسيير الخدمات العامة من خلال الاستفادة من الأريحية المالية والخبرة في التسيير التي يمتاز بها الشركاء الخواص.

1.2- مصادر التمويل في إطار عقود الشراكة.

تتعدد مصادر التمويل في إطار عقود الشراكة وهي مرتبطة أساسا بشكل العقد والشروط والالتزامات المرتبطة به إلا أن هناك ثلاثة مصادر للتمويل أكثر استعمالا وهي كالتالي (Jeffrey Delmon,2010,p :44):

أ. **التمويل العمومي Le financement public :**

تقوم الدولة (الحكومة) بتمويل المشاريع عن خلال تخصيص القروض، منح الهيأة المالية الدولية والإعانات من طرف الدول أو عن طريق ضمانات الدين العمومي، وفي (Pina Vincente & Torres,2007,p :177) العادة تقترض الحكومة بنسب فائدة متدنية مقارنة بقروض الخواص لكن في حدود المبالغ التي تسمح بها الميزانية العامة للدولة.

ب. تمويل من خلال المؤسسات الخاصة Le financement privé:

تقوم المؤسسات الخاصة بالاقتراض بناءا على ملفها وتاريخها الائتماني بالإضافة إلى حجم نشاطها (أي مدى إمكانية السداد بالاعتماد على تدفقات باقي النشاطات). وفي هذا الحالة يقوم القطاع الخاص بالإضافة إلى التسيير والتنفيذ بضمان التمويل المناسب والدائم للمشروع كما يتحمل كامل المخاطرة التجارية أما الجانب الحكومي والقطاع العام فيلتزم بتحديد المشروع وإعداد العقد.

ت. التمويل المباشر للمشروع Le financement direct :

يقوم الدائنون بالتمويل المباشر للمشروع من خلال السندات المطروحة من طرف البنوك مقابل التعويض المباشر للدين من تدفقات الخزينة (عوائد المشروع)، (Pina Vincente & Torres,2007,p :178) ومن بين أهم ما يميز هذا النمط من التمويل أنه لا يدرج بشكل مباشر في ميزانية الدولة كما أن استمرارية التمويل المصرفي تكون كبيرة ومستمرة عكس المصادر التمويل السابقة أما شكل وارتباطات العقد فهي إلى حد بعيد شبيهة بنمط التمويل الخاص.

2.2- الآليات الحكومية لتحسين المناخ المالي

بإمكان السلطات العامة أن توفر مجموعة من الميكانيزمات والمساعدات المالية لتحفيز وتنشيط عقود في قطاع البنية التحتية للخدمات وهذا ما يفسر التمويل والتدخل المالي المباشر للحكومة بواسطة عملية إنفاق مباشرة من ميزانية التجهيز مستعينة بمؤسسات عمومية هيأت مسبقا لتولي مهام التمويل، عكس الأسواق المالية المحلية الذي تتردد (تكمن مخاطرة التمويل المالي في الاستثمار بمعدل فائدة ثابت لمدة زمنية طويلة وهي مدة الإنشاء والاستغلال للبنية التحتية) في التمويل نتيجة المخاطرة الكبيرة. ومن بين أهم آليات المساعدات المالية ما يلي (عادل محمود الرشيد، 2007، ص: 69)

أ. آليات التمويل المباشر:

يحق للسلطات العمومية أن تتبنى سياسة التمويل المباشر للمشاريع، عادت ما تظهر الإعانات الحكومية في الميزانية العامة للدولة ولذلك يطلق الكثير من الباحثين على هذا النمط من الآليات بمساعدات الميزانية ويمكن أن تأخذ الأشكال التالية (Hui Jin & Isabel Rial, 2016, p:07):

- توفير الدعم المباشر: من خلال مساعدات نقدية مباشرة كتسديد نفقات إنشاء البنية التحتية والتعويضات المالية عند الاستيلاء على العقارات وكذا تمويل أشغال الصيانة الكبرى.
- من خلال الإعفاء الكلي أو الجزئي للالتزامات المالية ونفقات تكون على عاتق المشروع ولصالح السلطة العامة كالضرائب مثلا، فيستفيد المسير لمشروع الشراكة من إعفاء أو تخفيض ضريبي.
- كما يمكن للحكومة أن تقرض مسير مشروع الشراكة في حالة عدم توفر الاعتماد المالية لسبب ظرفي كما يحق لها المساهمة المباشرة في الرأس المال الاجتماعي للمشروع.
- يمكن للحكومة ومن الجهة المقابلة أن تحفز الطلب على المخرجات النهائية والثانوية للمشروع وذلك من خلال إعفاء المستهلكين من دفع الرسم على القيمة المضافة أو من خلال دعم الأسعار.

تستطيع الحكومة نظرا لليونة المالية الكبيرة التي تمتلكها أن تستعين بشكل واحد من أشكال الدعم السالفة الذكر كما يمكن أن تدفع بها جميعا إذا لزم الأمر.

ب. آليات الدعم المالي المشروطة:

تمتلك السلطات العامة أيضا حق الدعم المالي المشروط (الأمين لكحل وعلي بودلال،2017، ص:26) وفي هذه الحالة لا تقوم الحكومة بالتمويل الفعلي لكن تلتزم بتولي بعض المشاكل المحتملة ومن بينها:

- تقوم الجهة الحكومية وهي الشريك العام بالضمانات المرتبطة أساسا بالقروض البنكية، و بالتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وضمان مستوى الطلب على الخدم العمومية.
- التعويض في حالة نقص أو تراجع في الربح أو تجاوز التكاليف للمستوى المتوقع عند بداية في الدراسة.

- ضمان الخدمات المرتبطة بالمشروع والمقدمة من السلطات العامة كخدمة النقل وتوفير المياه ومصادر الطاقة وغيرها.
- تقديم قروض مشروطة حيث تلتزم الحكومة بتوفير القروض بسعر فائدة معلوم وعادة ما يتفق عليه مسبقا و بأجل معلوم.

ج. الدولة كوسيط مالي

يمكن للسلطة العمومية أن تتدخل لتحريك الإمكانيات المالية في السوق المالي، وذلك عن طريق وضع تسهيلات قانونية وتقنية على حركة أموال الخواص خصوصا في السوق المالية الوطنية، فيمكن للقطاع الخاص الشريك الأساسي في عقد الشراكة من الحصول على التمويل اللازم من الأسواق المالية، ويستعمل هذا الأسلوب أساسا لتفضيل المتعاملين الوطنيين على الخواص وعند درجة مخاطرة كبيرة لا يستطيع السوق المالي تحملها خصوصا في مشاريع الخدمات العمومية وبتحديد مشاريع الخدمات العمومية.

د. صناديق التحضير والدراسة:

تعد بريطانيا من البلدان الأكثر استعمالا لعقود الشراكة وهي من أكثر الأسواق نجاعة عندما يتعلق الأمر بالدراسات الأولية للمشاريع بحيث تلزم الحكومة بإعدادها خارج عقد الشراكة فهي من التكاليف المدرجة في الميزانية العامة للدولة بطريقة مباشرة حيث تقدر التكلفة المتوسطة لكل دراسة بـــ: 2.6% من قيمة المشروع الكلي وهي نسبة يمكن أن تتضاعف في دول تكون فعالية الدراسة الأولية منخفضة نسبيا.

3.2- تقسيم المخاطر بين القطاعين العام والخاص

لنجاح أي مشروع شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لابد من استغلال آليات تقسيم المخاطر بين القطاعين سالفي الذكر في مشاريع الخدمات العمومية بشكل عام ومشاريع البنية التحتية بشكل خاص، بحيث تأخذ هذه الآليات الشكل التجاري، المستديم والفعال بنسبة لكل من حجم المشروع والتكاليف المترتبة عليه. وتتمثل أهم المخاطر التي تواجه مشاريع الشراكة في قطاع الخدمات العمومية فيما يلي:

أ. المخاطر السياسية:

لأن الحكومة هي طرف الأساسي عندما يتعلق الأمر بقياس المخاطر والتخفيف من حدتها فان المخاطر السياسية تعتبر من أكثر السيناريوهات التي يتوجس منها القطاع و تتضمن المخاطر السياسية ما يلي: الحروب والانقلابات العسكرية، التغيرات في الأنظمة والتشريعات المرتبطة بالتوجهات السياسية عند الانتقال في السلطة و هي في الغالب مخاطر نادرة قليلة الحدوث أما المخاطر الأكثر حدوثا في شأنها السياسي فهي:

- مخاطر إدارية: الحواجز التي تواجه عقود الشراكة والتي تفتعل من الجهة الحكومية لعرقلة المشروع وهنا يبرز مشكل البيروقراطية وسوء استغلال السلطة من طرف المسيرين العموميين.
- مخاطر المصادرة (Ian Brownlie, 1990, p:123) فالقانون الدولي يمنح الدول حق مصادرة الممتلكات ضمن سيادتها للمصلحة العامة مقابل التعويض الذي لا يعكس عادة حجم المشروع.

ب. المخاطر القانونية والتنظيمية:

لنجاح مشاريع الشراكة لابد من توفر أرضية تشريعية صلبة وواضحة للإجابة على أي مشكل قانوني في ما يخص منح التراخيص للقيام بالمشاريع وقواعد المعاملات التجارية لإنشاء هذه المشاريع، فمشاريع الشراكة في قطاع الخدمات العامة لابد وأن توفر الإجابة على مجموعة من التساؤلات ومن أبرزها:

- العلاقة بين العمال وأرباب العمل ضمن ما يعرف بالتسويات القانونية في إطار قانون العمل
- الوضعيات الجبائية والمحاسبية مثل تكاليف التحويل و الاهتلاك وكيفية استرجاع الرسم على القيمة المضافة مثلا.

ج. مخاطر التأخر في الانجاز:

يبرز هذا المشكل بشكل لافت في مشاريع الشراكة طويلة الأمد (مشاريع الشراكة لإنشاء البنية التحتية) والمضبوطة في العقد بمدة زمنية محددة ، أما مخاطر التأخر قي الانجاز فتشمل جميع المراحل المتفق عليها في العقد انطلاقا من التصميم والبناء (التشييد)، التنصيب "البدأ في تقديم الخدمة، الاستغلال والصيانة". يتشكل التأخر في الانجاز بصورة غير مباشرة حسب الخبراء في تركيز مسؤوليات المشروع السالفة الذكر في يد مؤسسة واحدة مما يشكل لها صعوبة في التعامل مع مهام مختلقة في نفس الوقت ولتلافي هذا الإشكال ينصح الخبراء أصحاب القرار بتنويع العقود حسب أوجه ومهام كل مرحلة من مراحل المشروع فبدل مشروع–مؤسسة يصبح مشروع–عدة مؤسسات.

إن نتائج التأخر في الانجاز يمكن تجميعها في ثلاث فئات رئيسية:

– تكاليف الانجاز: في حالة التأخر سترتفع التكاليف حتما مما يستوجب طلب تمويل إضافي لتغطية التكلفة المستحدثة و في الغالب يتم تجنب ذلك من قبل المقرضين لدرجة الخطورة الكبيرة في إمكانية الاسترداد.

– مدة الانجاز: إن التأخر في الانجاز والخروج عن المدة المحددة يمكن أي يتسبب في خسارة الزخم في الطلب على مخرجات المشروع لصالح مشروع منافس.

– نوعية المخرج النهائي: أي خلل سوف يؤدي إلى إعادة الهيكلة المالية للمشروع وانعكاسات ذلك على الحصيلة المالية ومن ثم التكاليف المسترجعة للمشروع وفي الأخير خدمة الدين المرتبط بالمشروع.

جدول رقم 01: مصفوفة الكفاءات عامة–خاصة حسب مختلف أشكال مشاركة القطاع الخاص

	وضع معايير الأداء	ملكية الأصول	الاستثمار	البناء والتصميم	الاستغلال	جمع رسوم الاستخدام	الرقابة على الرسوم و الأداء
تموين عمومي	■	■	■	■	■	■	■
عقد البناء و الصيانة	■	■	■	□	■	■	■
عقد الخدمة	■	■	■	■	□	■	■
شركة مختلطة	■	▒	▒	▒	▒	▒	■
بناء، الاستغلال والتحويل	■	■	□	□	□	■	■
عقد الامتياز	■	■	□	□	□	□	■
تموين كلي من قبل الخاص	■	□	□	□	□	□	■

■ كفاءة قطاع العام □ كفاءة قطاع الخاص ▒ كفاءة مقسمة بين القطاع العام و الخاص

Source : OCDE, Les partenariats public-privé dans le secteur de l'eau en zone urbaine, Rapport de Synthèse, Paris, 2003, P :02.

3– دور الشراكة بين أغبار وسيور في تحسين البنية التحتية لقطاع المياه بولاية وهران

عانت الجزائر عموما وولاية وهران بالخصوص من بلوغ معايير المنظمات الدولية في ما يخص تزويد المواطنين بالحصص اليومية من المياه والمحددة من طرف البنك الدولي بـــ والسبب الأول في نظر العديد من الخبراء يعزى إلى قدم البنية التحتية التي تعود للحقبة الاستعمارية.

3–1 طبيعة الشراكة بين أغبار وسيور وهران

يصنف عقد الشراكة بين الشركة المياه والتطهير بوهران (سيور) الممثلة للقطاع العام والشريك الخاص أغبار"Agbar " ضمن عقود الإدارة، حيث بلغت قيمة صفقة التعاقد 30 مليون اورو مع تقسيمه لمرحلتان:

المرحلة الأولى: ستة (6) أشهر، تستثمر شركة أغبار هذه الفترة في تشخيص النقائص والمشاكل التي يتخبط فيه قطاع المياه، مع وضع خطط عمل واستراتيجيات تراها ملائمة للخروج بحلول لتلك المشاكل.

المرحلة الثانية: خمسة (5) سنوات، يتم في هذه الفترة تطبيق خطة عمل التي تم الاتفاق عليها في المرحلة الأولى. حيث تلتزم الشركة الكاتالونية بالعمل على تسيير خدمات المياه والصرف الصحي والسهر على تحسينها و ضمان نقل خبرتها لشركة سيور وجاهزيتها لمواجهة التحديات، الرهانات و المشاكل الآنية التي يعاني منها القطاع فيمكن تلخيص مهمتها في الخروج بحلول للمشاكل التي تواجه قطاع المياه والمتمثلة في النقص الكبير في الموارد المائية المخصصة للولاية والتي تقدر ب 140.000م^3 /يوم، حيث تشير الإحصائيات أن 7٪ من السكان ليس بإمكانهم الحصول إطلاقا على المياه الشروب. من خلال ما تم استعراضه باتت تأمل السلطات الوصية أن يتم التفاعل بفعالية لشكاوى و تطلعات سكان الولاية..

3-2 أثر الشراكة على البنية التحتية للولاية:

يتضمن عقد الشراكة إعادة تهيئة ، تنظيف و توسعة محطات الضخ التي تؤمن تموين سكان مدينة وهران بمياه الصالحة للشرب و تدعيم موارد المائية اللازمة لتلبية احتياجات السكان كمشروع "مستغانم، ارزيو، وهران"(MAO) الذي ساهم في زيادة حجم المياه المخصصة يوميا لمختلف التجمعات خاصة المقصية كبلديات حاسي بونيف، سيدي بن يبقى...، وذلك انطلاقا من مشروع الوطني لتحويل المياه والمستغل من طرف الخبراء اغبار لدى مصالح شركة سيور.

1.2.3 مشروع "مستغانم، ارزيو، وهران"(MAO)

يتمثل مشروع (MAO) في خط لتحويل المياه من سد كرادة (واد شلف) مرورا بولاية مستغانم فمدينة أرزيو وصولا إلى وهران حيث ساهم هذا المشروع في الزيادة الملحوظة لحجم الماء في الولاية مما أعطى نفس جديد سيرفع الضغط عن الآبار التي عرف مستواها تراجعا كبيرا نتيجة الاستغلال المكثف.

الشكل رقم02: مسار مشروع (MAO) "مستغانم، ارزيو، وهران"

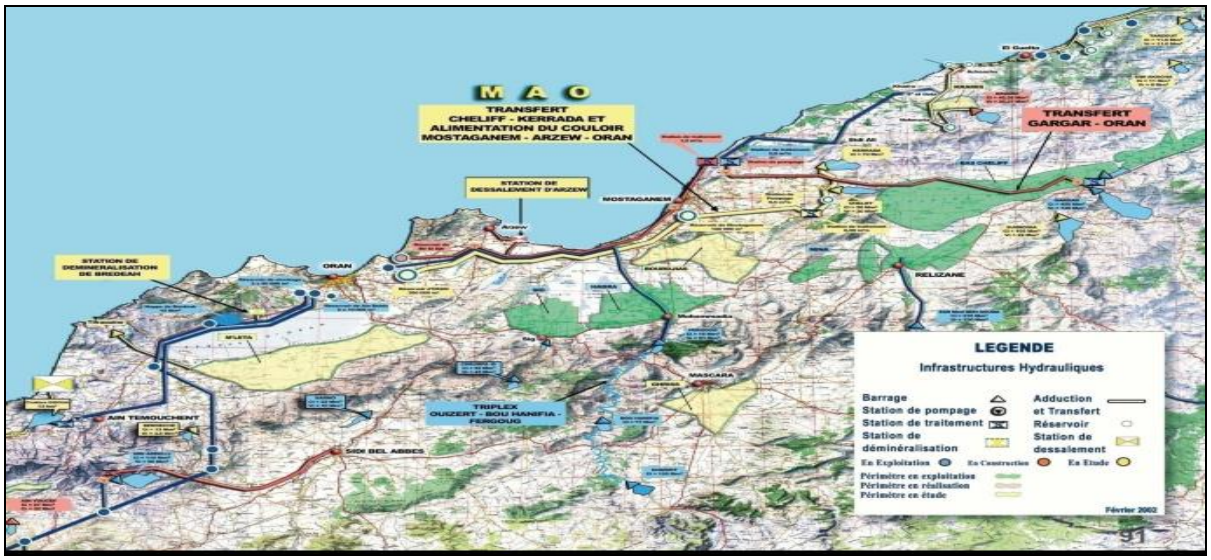

Source: Ministère des Ressources en Eau , Agence de Bassin Hydrographique Constantinois - Seybousse-Mellegue, 2012, P :21.

تمثلت الإستراتيجية المتبعة من قبل مسيري سيور (كوادر أغبار) في ربط الأنبوب مباشرة بخزان بلقايد مما سيرفع من قدرة تخزينه لتصل 4 X 75000 م³ ليتم ربطه بعد ذلك بالبلديات والمناطق المنكوبة على غرار حاسي بونيف، سيدي بن يبقى، قديل ، كريستل وغيرها من بلديات وهران. ساهم مشروع (MAO) في الرفع من حجم المياه الكلي المخصص للولاية بـــ 000 300م3/يوم وتخطاها بأشواط لفك أزمة المياه في العديد من ولايات الغرب على غرار مستغانم ومعسكر وذلك نظرا لضخامة حجم انتاج محطات التحلية المنجزة تباعا.

الجدول رقم 02: أهم محطات تحلية مياه البحر المدمجة من طرف SEOR في مشروع MAO.

الموقع	القدرة م³ /يوم	الولاية
محطة التحلية "شط الهلال"	200 000	وهران
محطة التحلية "المقطع"	500 000	وهران
محطة التحلية "مستغانم"	150 000	مستغانم
محطة التحلية "الكهرماء" أرزيو	90 000	وهران
محطة التحلية "عين تموشنت"	200 000	عين تموشنت

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مجمعة عن شركة SEOR

2.2.3- مخابر تحليلي المياه

حيث تم بالفعل انجاز اربع مخابر لتحليل مياه الشرب تغطي كامل تراب الولاية (وهران"مدينة الجديدة، ايسطو"، مرسى الحجاج، بوتليليس). سيور قامت بانجاز مخابر لتحليل مياه الشرب للكشف على المواد الملوثة، إضافة إلى ذلك تقوم باختبارات خاصة متعلقة بالرائحة، الطعم و لون المياه، بالمجمل يقام في المخابر سيور ما يقارب 77000 تحليل للمياه الموجهة للاستهلاك (https://www.seor.dz/metiers-de-leau/eau-potable/ 01/06/2020).

3.2.3- صيانة وإعادة تأهيل شبكة المياه

ساهمت الشراكة في تعزيز دينامكية الأشغال في مجال إنشاء، توسيع وصيانة شبكة توزيع مياه الشرب والتي ارتفعت بوتيرة كبيرة بالمقارنة مع السنوات الأولى لانطلاق مشروع الشراكة حيث تضاعفت بأربع مرات منذ سنة 2009 وذلك نظرا للدور الكبير الذي ساهمت به التقنيات الجديدة التي أدخلتها شركة أغبار على التسيير وهو ما يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: شبكة توزيع المياه الشرب التي أعيد تأهيلها من 2009- 2017

السنة	المجموع (كلم)	السنة	المجموع (كلم)
2009	66	2014	224
2010	116	2015	237
2011	170	2016	239
2012	189	2017	236
2013	215	**المجموع الكلي 2009-2017**	**1692 كلم**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مجمعة عن شركة SEOR

4.2.3- نظام التحكم و التسيير عن بعد

يتم توزيع مياه الشرب على مستوى ولاية وهران بالاعتماد على نظام التحم عن بعد (Système de Télécontrôle) يتمثل هذا النظام في تقنية حديثة لتسيير خدمات المياه من خلال ضبط ومراقبة عملية التوزيع، فنظام التحكم عن بعد "Système de Télécontrôle " يربط أكثر من 155 محطة هيدروليكية (أحواض، محطات تحلية و معالجة، أبار، ينابيع...) بـــ 200 نقطة مراقبة (نقاط قياس الضغط و مستوى التدفق على مستوى كامل تراب الولاية) (https://www.seor.dz/metiers-de-leau/travaux-hydrauliques/ 02/06/2020)، الذي يسمح بالمراقبة شبكات التوزيع والتدخل السريع في حالة وجود خلل.

3.3 تقييم نتائج الشراكة في خدمات المياه بولاية وهران.

من خلال تحديث وتطوير البنية التحتية لقطاع المياه بالولاية تم إحداث تغيير جذري في الخدمات المقدمة من قبل الشركة، حيث استطاعة هذه الأخيرة جعل خدمات المياه وفق معايير دولية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (لكحل الأمين وبودلال علي، 2019، ص:09):

- مياه الشرب على مدار 24 سا بنسبة 98 % سنة 2016.
- إعادة تهيئة 1692 كم من شبكة توزيع المياه الشرب منذ 2008 حتى 2017
- وضع خرائط جغرافية و نظام التحكم عن بعد.
- زيادة موارد المائية المخصصة 465.000 م^3/يوم بعدما أن كانت 140.000م^3 /يوم سنة 2018.
- زيادة حجم المياه المفوترة ب (+ 33 %).

- زيادة عدد الزبائن (السكان) من 1.35 مليون نسمة سنة 2008 إلى 1.63 مليون سنة 2016 (+20 %) .
- إعادة تهيئة 570 كم من شبكة الصرف الصحي و هو ما يمثل 31 % من الشبكة.

الخاتمة:

توصلت الدراسة لنتيجة مفادها أن القطاع العام عند تمسكه بخيار التسيير الأحادي لمشاريع البنية التحية يمكن أن يعود بنتائج لا تعكس حجم الغلاف المالي المسطر من جهة ولا مدة الانجاز من جهة أخرى، خصوصا في المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي والتي تتطلب مرونة كبيرة في التعامل مع مختلف الأسواق الاقتصادية إلى جانب التحكم في تقنيات البحث والتطوير وهي خصائص تتوفر في القطاع الخاص حتى عند توليه للمشاريع العمومية من خلال الإنشاء أو التسيير أو كلاهما.

بالرجوع إلى الأرقام والنتائج التي حققتها شركة سيور يمكن استنتاج أن شراكة بين سيور و أغبار قد حققت أغلب الأهداف التي تم تسطيرها مسبقا ضمن مدة سريان العقد (5 سنوات والنصف) وعليه وبشكل عام فإن الشراكة بين أغبار و الجزائر (سيور) حيث تمثل نموذج الحالة الناجحة لما يتعلق الأمر بعقود الشراكة بقطاع المياه في العالم الثالث، فالشراكة أثرت على الأداء العام لقطاع الخدمات المياه بشكل ايجابي، حيث حسنت سيور الكفاءة التشغيلية و جودة الخدمة و إمكانية الوصول إلى خدمات المياه و الصرف الصحي من خلال تطوير وتحديث البنية التحتية لقطاع المياه بالولاية والولايات المجاورة فمحطات تحلية ومشروع خط مستغانم–أرزيو– وهران من شأنه تزويد العديد من ولايات الغرب بالمياه الصالحة للشرب والاستغناء الكلي عن السحب الجوفي والمعالجة للمياه المجمعة في السدود وهو بالفعل ما تم المباشرة فيه من خلال خط أخر وهو خط وهران– معسكر– سعيدة.

المراجع:

1– الأمين لكحل/ علي بودلال، (2017)، أثر أزمة الرهن العقاري على عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص– المجلة المغاربية للإقتصاد و المانجمت – العدد 04–.

2– الأمين لكحل/ علي بودلال– اقتصاد الشراكة قطاع عام–خاص، ملتقى دولي الرابع حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص Ps 3ودوره في تحقيق التمويل المستدام، جامعة غرداية 28 و29 /2019/04.

3– برناردين أكيتوبي، (2017)، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص– قضايا اقتصادية العدد 40، منشورات صندوق النقد الدولي.

4– بودلال علي/ لكحل الأمين– الشراكة قطاع عام –خاص بخدمات المياه بالجزائر– ملتقى وطني حول شراكة قطاع عام خاص (تقييم وتجارب) – جامعة معسكر 13و2014/04/14.

5- عادل محمود الرشيد، (2007)، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ط 02، الأردن.

❖ **بالأجنبية**

1-Banque asiatique de développement, (2008) , Public-Private Partnership (PPP) Handbook » , Manille.
2- Edward F.Buffle & others (2016), macroeconomic of ppp, IMF working paper , Washington, USA, N°WP/16/78.
3-Hui Jin & Isabel Rial, (2016), Regulating Local Government Financing Vehicles and Public-Private Partnerships in China- IMF Working Paper- Fiscal Affairs Department- N° WP/16/187.
.4- Ian Brownlie, (1990), Principles of Public International Law » 4e édition. Oxford.
5- Jeffrey Delmon-(2009) Partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures .«Guide pratique à l'intention des décideurs publics, the world bank, Washington, USA.
6- Ministère des Ressources en Eau (2012) , Agence de Bassin Hydrographique Constantinois - Seybousse-Mellegue.
7-Nicolas Ponty (2012),PPP et Accélération de l'atteinte des objectifs du millénaire pour .le développement de l'Afrique
8- OCDE (2003), Les partenariats public-privé dans le secteur de l'eau en zone urbaine, Rapport de Synthèse, Paris.
9-Pina Vincente and Torres-(2006) Public-private efficiency in the delivery of services of general economic interest: The case of urban transport - Local Government Studies, -, Lourdes
10- Steven Hobbs, (2016), An Overview of Public-Private Partnerships in Canada- The Canadian Council for ppp- Ontario.
11-World Bank Institute (2012), Public-Private Partnerships- Reference Guide- Version 1.0- , Washington, USA
12- https://www.seor.dz/